معدل التبادل الدولى

د. سامى الأمام
ستار منتر

معدل التبادل الدولى:-

- كمية الواردات التى تحصل عليها الدولة مقابل صادراتها للدولة الأخرى.
- أو هو المقارنة بين ما تحصل عليه الدولة من نتاج عمل الدول الأخرى (الواردات) مقابل نتاج عملها الوطنى (الصادرات) فى فترة زمنية معينة.
- العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات.
- معدل التبادل الدولى الصافى = $\frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times ١٠٠$
- إذا كان معدل التبادل الدولى أكبر من الواحد الصحيح (> ١) كان التبادل فى صالح الدولة المصدرة
- " " " " " أقل من " (< ١) " " " غير صالح الدولة المصدرة
- معدل التبادل يدل على القدرة الشرائية لصادرات الدولة فى مواجهة وارداتها.
- " " مؤشر للدولة على ما إذا كان التبادل التجارى فى صالحها أم لا.
- كان التجاريون (المركنتليين) يرون أن قوة الدولة فى زيادة كمية الذهب والفضة وذلك عن طريق زيادة صادراتها والحد من الواردات، فشعار التجاريون هو القوة والثراء

أدم سميث:-

على عكس فكر التجاريون كان يرى أن قوة الدولة فى انتاج السلع والخدمات وليس فى كمية الذهب الذى تمتلكه، وكان يرى أن التخصص وتقسيم العمل يؤدى الى زيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وعلى كل دولة أن تتخصص فى السلعة التى تتمتع فى انتاجها بميزة مطلقة أى تنتجها بنفقة مطلقة أقل، وتقوم بتصديرها الى دولة أخرى وكان أفكاره على عكس التجاريين وتتلخص أفكاره فيما يلى:-

١- الثروة تقاس بما تنتجه الدولة من سلع انتاجية.
٢- رفض الاحتكار الاقتصادى ونادى بالمنافسة الحرة وحرية التجارة.
٣- عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.
٤- أن العمل هو أساس ثروة الأمم وليست النقود.
٥- أختلاف النفقات المطلقة لانتاج السلع هى السبب فى قيام التخصص وقيام التجارة الدولية.
٦- نادى أدم سميث بحرية التجارة الدولية وعدم تدخل الدولة فى تقييد التجارة الدولية.

دافيد ريكاردو:-

كان يرى أن أختلاف النفقات والتكاليف النسبية شرط كافى وضرورى لقيام التجارة الدولية، وكل دولة تتخصص فى انتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزة نسبية حتى ولو لم تتوافر لديها ميزة مطلقة فى انتاجها.

Scanned with CamScanner

سامي الإمام
ستار

① جون ستيوارت ميل:

هو أول من قام بتحليل معدلات التبادل الدولي على أساس الطلب المتبادل.

هابرلر

كان يرى تكلفة أنتاج السلعة هي السلع الأخرى التي كان يمكن أنتاجها بنفس الكم من الموارد. وهو ما يسمى بـ «تكلفة الفرصة البديلة» أو «تكلفة الأحلال».

هكشر وأوليين

كان يران أن تتخصص الدولة في أنتاج وتصدير السلعة التي يتوافر عناصر أنتاجها فتنتجها بتكلفة أقل، فالدول التي لديها وفرة في عنصر رأس المال تتخصص في أنتاج السلع التي تحتاج الى رأسمال بدرجة كبيرة، والدول التي تتمتع بوفرة في عنصر العمل، تتخصص في أنتاج السلع التي تحتاج الى العمل بدرجة أكبر.

محددات معدلات التبادل (العوامل التي تؤثر على معدلات التبادل)

① التنمية الأقتصادية:- تؤثر التنمية الأقتصادية في الدولة على معدلات التبادل الدولي كما يلي:-

أ. إذا كان النموذج الأقتصادي للدولة محايدا:- اي كانت الدولة تهتم بأنتاج سلع الصادرات وكذلك أنتاج سلع الواردات - يظل معدل التبادل الدولي كما هو دون تأثير.

ب. منحازا للصادرات:-

اي كانت الدولة تهتم بأنتاج سلع التصدير وتهمل أنتاج سلع الواردات، مما يؤدي الى زيادة واردتها عن صادراتها لانها لا تهتم بأنتاج سلع الواردات، وينهار معدل التبادل، فلا يكون في صالح الدولة، وذلك لزيادة واردتها بمعدل أكبر من زيادة صادراتها.

ج. إذا كان النموذج الأقتصادي للدولة منحاز للواردات:-

أي كانت الدولة تهتم كثيرا بأنتاج السلع التي كانت تستوردها، ولا تهتم كثيرا بأنتاج سلع التصدير، هذا الوضع يؤدي الى خفض واردتها، ويكون معادل التبادل الدولي مواتيا لها أي يكون في صالحها.

② التغييرات في الطلب على الصادرات أو الواردات:-

أ. إذا زاد طلب الدولة على الواردت، فأن أسعار السلع المستوردة سوف ترتفع بالنسبة لأسعار الصادرات، ويتدهور معدلات التبادل لان الدولة سوف تصدر كمية أكبر من الصادرات لكي تحصل على نفس الكمية من الواردات

ب. إذا زاد الطلب على صادرات الدولة، ترتفع أسعار الصادرات بالنسبة لاسعار الواردات وهذا يكون في صالح الدولة، لان الدولة سوف تصدر كمية أقل من الصادرات لكي تحصل على نفس الكمية من الواردات.

Scanned with CamScanner

(٣) التعريفات الجمركية :-

① التعريفات الجمركية تفرض عند مرور البضائع على الواردات أو الصادرات بهدف تحقيق إيرادات للخزانة العامة للدولة، وحماية الإنتاج القومي من منافسة السلع الأجنبية.

② التعريفات الجمركية أداة مرنة وسريعة لتحقيق السياسة الاقتصادية للدولة

③ إذا كان غرض الدولة ماليا، تفرض التعريفات الجمركية على السلع ذات الطلب غير المرن مثل الخبز والملح والسلع الضرورية، حيث يكون الطلب عليها منخفض المرونة

④ إذا كان غرض الدولة حمائيا، أي حماية الإنتاج المحلي، تفرض التعريفات الجمركية على السلع الأجنبية المنافسة للإنتاج المحلي.

⑤ عند فرض التعريفات الجمركية على الواردات، فإن ذلك يؤدي إلى رفع أسعار هذه الواردات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات، وتنخفض الواردات وهذا يكون في صالح الدولة، ويصبح معدل التبادل مواتيا (في صالح) الدولة التي فرضت التعريفة الجمركية. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الرفاهية الاقتصادية للمجتمع

(٤) تخفيض قيمة العملة الوطنية :-

تخفيض قيمة العملة الوطنية (مثال الكوكو والبطاطس)

يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية (الكوكو) مما يؤدي إلى انخفاض الواردات (الكوكو) ويؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية (البطاطس) مما يؤدي إلى زيادة الصادرات، ويكون ذلك في غير صالح الدولة التي انخفضت عملتها الوطنية، لأنها ستضطر إلى تصدير كمية أكبر من السلعة (١ كيلو بطاطس) مقابل الحصول على نفس كمية الواردات (١ الكوكو)

قبل التخفيض: ١ كوكو = ١ كيلو بطاطس
بعد " : ١ كوكو = ٢ كيلو بطاطس

أي يلاحظ معدل التبادل ويكون في غير صالح الدولة، ولكن هذه النتيجة تتوقف على مرونة العرض والطلب.

× المؤشرات التي تدل على تخفيض قيمة العملة الوطنية :-

① وجود عجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.
② انخفاض احتياطي العملات الأجنبية.
③ سعر الصرف الحقيقي.

* أن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات وهو أحد إجراءات السياسة النقدية لزيادة الطلب العالمي على الصادرات، وهذا يتطلب مرونة الطلب الخارجي على السلعة - وأن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرن - عدم قيام الدولة المستوردة بوضع قيود كمية أو جمركية على الصادرات

* أن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى خفض الواردات من أجل إصلاح عجز ميزان المدفوعات

Scanned with CamScanner

نستار سامي

٤

الصدمات

① تعريف الصدمات الخارجية :-

هي أحداث خارجية غير قابلة للتحكم فيها أو السيطرة عليها وتؤثر على الدخل القومي للدولة بالزيادة أو بالنقص ومثال ذلك حرب ١٩٧٣ كانت صدمة مواتية (في صالح) الدول المنتجة للبترول حيث أدت الحرب الى ارتفاع أسعار البترول، وقد تكون صدمة غير مواتية مثلما حدث لشيلي في مسألة (النترات) وللسعودية حاليا بسبب (وباء كورونا) وتأثيره على دخل السعودية من الحج والعمرة

أنواع الصدمات :-

② صدمات داخلية :-

هي الصدمات الناشئة من السياسة الداخلية للدولة مثل انخفاض أسعار الفائدة مما يؤدي الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج - التضخم تتبعه زيادة الطلب، أو عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي الى هروب رأس المال للخارج كما حدث في ثورة ٢٥ يناير.

③ صدمات خارجية :-

هي الصدمات التي تنشأ عن ظروف خارجية مثل الدورات التجارية العالمية (الكساد والتضخم) - تغير أسعار الصرف، تغير وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، أو اكتشاف موارد جديدة مثلما حدث في هولندا من اكتشاف الغاز الطبيعي، وفي السعودية ودول الخليج نتيجة اكتشاف البترول، تغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالزيادة أو النقصان

وقد تكون الصدمة مواتية (في صالح الدولة) للدولة وسلبية لدول أخرى كما في الصدمات البترولية التي حدثت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد كانت صدمة مواتية للدول المنتجة للبترول وصدمة سلبية للدول الصناعية حيث أدت هذه الصدمة الى كساد عالمي.

* وتعود زيادة معدلات البطالة العالمية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات صدمة أدت الى حدوث انكماش وكساد عالمي.
* وصدمة زامبيا بسبب ارتفاع أسعار النحاس الذي تشتهر بإنتاجه وكانت صدمة مواتية
* صدمة كولومبيا // // أسعار البن وصادرات المخدرات
* صدمة غانا // // حصولها على قدر كبير من المساعدات الخارجية من الدول المانحة
* صدمة مصر بسبب ~~انخفاض~~ صادرات البترول، وتحويلات العاملين بالخارج، ودخل قناة السويس
* وهذه الصدمات أدت الى إعادة تخصيص عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد. وأثرت على الأسعار وسعر الصرف الحقيقي، وسميت هذه النظرية نظرية (المرض الهولندي) لأنه لوحظت لأول مرة في هولندا عقب اكتشاف الغاز الطبيعي في أواخر في الستينات من القرن العشرين.

ولقد طبقت هذه النظرية على مصر حينما زاد دخلها من البترول وتحويلات العاملين بالخارج ومن السياحة ودخل قناة السويس حيث أدت هذه الصدمات المواتية الى التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي والخدمي، وارتفاع الأسعار وارتفع سعر الصرف الحقيقي

Scanned with CamScanner

٥ سامي الإمام ستار

أثر الصدمات :-

تؤدي هذه الصدمات المواتية الى ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة زيادة دخول الافراد وزيادة الطلب على السلع المحلية، ويتوسع قطاع السلع المحلية على حساب قطاع سلع التجارة «سلع التصدير» فيما يشبه المرض الخبيث - لان زيادة الدخل القومي نتيجة الصدمات المواتية يؤدي الى زيادة دخل الأفراد مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية فتنخفض الصادرات، ويؤدي أيضا الى زيادة الواردات نتيجة زيادة الطلب عليها بسبب زيادة الدخل الفردي ~~مما يؤدي~~، ونتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية بسبب زيادة الطلب عليها، مما يؤدي في النهاية الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

وهذا الارتفاع في أسعار السلع المحلية، يشجع المنتجين على زيادة الاستثمار فيها بسبب ربحيتها وتنتقل عناصر الانتاج من القطاع الأقل جاذبية «قطاع سلع التجارة وهو قطاع سلع التصدير» الى « الأكثر جاذبية « « « المحلية»

وهذا الأثر حدث في هولندا وسمي بالمرض الهولندي وحصل في غانا ومصر وزامبيا وكولومبيا والسعودية وغيرها من الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين

الاستجابة للصدمات الخارجية.

---

② في حالة الصدمات المعاكسة «السلبية»

الدولة التي تواجه صدمات عكسية «سلبية» تؤدي الى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي لديها نتيجة ~~انخفاض واردتها~~

① انخفاض صادراتها وايراداتها من العملة الأجنبية

② زيادة واردتها من الخارج نتيجة الصدمة

③ وهناك ثلاثة خيارات أمام هذه الدولة :-

الأول :- الاقتراض من الخارج :-

من أجل مواجهة انخفاض عوائد صادراتها وزيادة أسعار واردتها. وهذا الخيار يكون مناسب إذا كانت الصدمات مؤقتة وسوف تتلاشى.

الثاني :- التكيف عن طريق خفض الانفاق :-

وهو خفض الطلب العام والخاص، أي خفض الطلب على الاستهلاك المحلي لسلع التصدير حتى يمكن وجود فائض للتصدير، و~~خفض الطلب على الواردات~~

الثالث :- التكيف عن طريق تحويل الانفاق :-

أي خفض الواردات، عن طريق تحويل الانفاق الى السلع المحلية

③ في حالة الصدمات المواتية «الايجابية»

الدولة التي تواجه صدمات ايجابية مواتية تجد نفسها أمام نهر من العملات الأجنبية وامامها ثلاثة خيارات :-

الأول :- تسديد الديون الأجنبية، وتراكم الأصول الأجنبية في شكل عملات اجنبية أو أصول حقيقية يمكن تحويلها الى أصول سائلة في المستقبل ببيعها عند انخفاض الايرادات الأجنبية.

الثاني :- اتباع سياسة الاستثمار في أصول محلية عن طريق انشاء مرافق اقتصادية عامة. وعادة يكون ذلك مؤقتا وينتهي عند توقف نهر الأموال الأجنبية

الثالث :- اتباع سياسة التوظيف العام والاستثمار - وعندما يجف النهر تلجأ الى القروض الأجنبية للحفاظ على مستوى الانفاق في الدولة.

Scanned with CamScanner